● أخبار قصيرة

إيران تشرح منهجها فيما يتعلق بتنمية التجارة الخارجية

عقد الاجتماع غير الرسمي لوزراء تجارة مجموعة الدول الثماني النامية الإسلامية "D٨" بحضور رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية في إسطنبول.

وشرح مهدي ضيغمي مواقف إيران ومنهجها فيما يتعلق بتنمية التجارة الخارجية، خاصة مع أعضاء مجموعة دول الثماني النامية الإسلامي "D٨"، وذلك خلال مشاركته الاجتماع غير الرسمي لوزراء تجارة المجموعة وعلى هامش اجتماع لجنة المحادثات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

واعتبر ضيغمي عضوية إيران في بريكس والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي مؤشراً على إرادة إيران الثابتة في تطوير العلاقات الاقتصادية. من جانبه، أعربت الوفود الأخرى الحاضرة في هذا الاجتماع عن تعازيها باستشهاد الرئيس الإيراني ووزير الخارجية ومرافقيه، وعلقت على آلية زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

وتم التأكيد في هذا اللقاء على ضرورة تطوير التعاون في المجال التجاري، وتنفيذ الإتفاقيات التجارية، وكذلك استخدام أدوات التجارة الإلكترونية لزيادة مستوى التعاون التجاري بين الأعضاء. والتقى مهدي ضيغمي وزير التجارة التركي ومساعد وزير التجارة التركي على هامش هذا الاجتماع. وتم التوقيع على بروتوكول حل الخلافات التجارية في إطار النظام القانوني لمجموعة "D٨" وبروتوكول آلية حل النزاعات لإتفاقية التجارة التفضيلية "D٨" خلال الاجتماع. وصدر بيان يدين اعتداءات الكيان الصهيوني الإجرامية على قطاع غزة، وأكد على ضرورة وقف هذه الاعتداءات.

مليار دولار سنوياً.. صادرات إيران عبر منفذ تمرجين الحدودي

أعلن محافظ آذربايجان الغربية (شمال غرب إيران) إن حجم الصادرات عبر منفذ تمرجين في بيرانشهر وصل إلى مليار دولار سنوياً مع تطوير البنية التحتية اللازمة فيها خلال فترة الحكومة الثالثة عشرة (الحالية).

وقال محمدصادق معتمديان، مساء الثلاثاء، في اجتماع مراجعة الخطة الشاملة لمحطة تمرجين في مدينة بيرانشهر الحدودية: كانت هناك قيود على هذه الحدود من حيث كمية عبور البضائع في الماضي. وأكد معتمديان على ضرورة إصلاح وتحسين عملية الإدارة على الحدود، وقال: إذا تم حل هذه المشكلة، فسنشهد تدريجياً نمو الصادرات وازدهارها. وأشار معتمديان إلى نمو بنسبة ٢٥٠٪ في عبور البضائع وحركة زوار مراسم أربعينية الإمام الحسين (ع) من حدود تمرجين، وقال: شهدنا نمواً كبيراً في الصادرات من هذه الحدود مقارنة مع حدود البلاد الأخرى في العام الماضي. وأضاف: لدينا خطة لإنشاء محطة للبضائع الإيرانية في إقليم كردستان العراق، وفي هذا السياق سننشئ مركزاً إقليمياً لتوزيع البضائع الإيرانية والوصول إلى عدة دول منها تركيا والأردن وسوريا.

في فصل الصيف..

صادرات الفواكه الإيرانية إلى قطر تتضاعف

الوفاق/ وكالات

قال نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية - القطرية المشتركة: إن حاويات الفواكه الإيرانية إلى السوق القطرية تزداد بنحو الضعف في فصل الصيف مقارنة بالمواسم الأخرى من العام.

وتحدث خورشيد غزدرازي، أمس الأربعاء، عن آخر المستجدات التجارية بين إيران وقطر، وأضاف: في الموسم الحار من العام تزداد حاويات الفواكه الإيرانية إلى السوق القطرية بنحو الضعف مقارنة بالمواسم الأخرى من العام، إذ هناك إقبال كبير على جميع أنواع الفواكه الصيفية الإيرانية مثل الكرز والمشمش والنكتارين وغيرها من الأصناف في السوق القطرية، ويتم تعبئة هذه الفواكه وتصديرها إلى قطر في حاويات مبردة.

وأشار غزدرازي إلى إمكانية تسجيل الشركات للإيرانيين في قطر، وقال: أصبحت شروط الإقامة وتسجيل الشركات أسهل بالنسبة للإيرانيين في قطر، ويمكن للتجار الإيرانيين تسجيل الشركات من خلال إقامة علاقات تجارية مع هذا البلد.

وأكمل نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية - القطرية المشتركة: بعد تسجيل الشركات في قطر، يمكن للإيرانيين التمتع بحقوقهم كمستثمرين أجانب، وتصدير البضائع الإيرانية إلى الأسواق العالمية عبر قطر، واستخدام قطر كوسيط للالتفاف على العقوبات والمشاركة في التجارة العالمية.

وقال: رغم إلغاء إيران التأشيرة للقطريين، إلا أنه لا يزال إلزامياً على الإيرانيين الحصول على تأشيرة عند السفر إلى قطر.

هناك إقبال كبير على جميع أنواع الفواكه الصيفية الإيرانية مثل الكرز والمشمش والنكتارين وغيرها من الأصناف في السوق القطرية، ويتم تعبئة هذه الفواكه وتصديرها إلى قطر في حاويات مبردة

عمل الإيرانيين في دول الخليج الفارسي

وحول إمكانية زيادة رغبة العمال الإيرانيين في العمل في دول الجنوب المجاورة، قال غزدرازي: برأيي، طالما أن هناك هنود وبنغلاديشيين، لا يمكن للإيرانيين العمل في دول الخليج الفارسي لأن هؤلاء العمال على استعداد للقيام بأشياء لا يفعلها الإيرانيون.

وأردف: يتواجد معظم الإيرانيين في هذه الدول كمستثمرين وأصحاب عقارات وأصول، ووصل عدد الذين سجلوا شركات في الإمارات في عام ٢٠٢٢ إلى ٤٠ ألفاً. وتابع: يبلغ عدد سكان قطر مليونين و٥٠٠ ألف نسمة فقط، ومن بين هؤلاء ٥٠٠ ألف قطري فقط، ومليون هندي، ومن بين هؤلاء الهنود يمكن أن يكون حوالي خمسة بالمائة موظفين إداريين، والباقي عمال، ومليون آخر يتكون من عمال بنغلاديشيين ومصريين وفلبينيين وباكستانيين.

وواصل: لقد كان أداء الإيرانيين جيداً في تصدير الخدمات الفنية والهندسية إلى جيرانهم الجنوبيين، خاصة قطر وسلطنة عمان والعراق في الغرب، وإذا ذهبت القوى العاملة من إيران إلى هذه البلدان ولم تستثمر، فانها ستكون موجودة على شكل موظفين خبراء يقدمون الخدمات الفنية والهندسية.

واختتم غزدرازي حديثه قائلاً: راتب العامل البسيط في قطر هو ٢٠٠٠ ريال قطري شهرياً، أي ما يعادل ٣٠-٤٠ مليون تومان؛ لكن القضية هي أن العلاقة بين العامل البسيط وصاحب العمل في هذا البلد تتخذ شكل الرعية والسيد، والإيرانيون لا يميلون للعمل في هذا الإطار، والعرب لا يرحبون بتوظيف العمال الإيرانيين.

عين أوروبا على الغاز الروسي رغم العقوبات الغربية

لا تزال عين أوروبا على الغاز الروسي رغم العقوبات الغربية، في هذا الشأن يجري مسؤولون أوروبيون محادثات للحفاظ على تدفق الغاز الروسي عبر خط أنابيب رئيسي بين روسيا وأوكرانيا، في الوقت الذي يتسابقون فيه لمنع حرب موسكو من الإضرار بشكل أكبر بإمدادات الطاقة في القارة، وذلك وفق تقرير وكالة «بلومبيرغ».

ومع تلك المفاوضات، ثار سؤال مهم هو: هل تعود أوروبا لشراء الغاز الروسي الرخيص وسط الكلف الباهظة التي تكبدتها في العام ٢٠٢٢؟

ووفق مصادر، حاولت أوروبا إبعاد نفسها عن الغاز الروسي منذ اندلاع حرب أوكرانيا؛ لكن العديد من دول أوروبا الشرقية تواصل الحصول عليه عبر خط أنابيب يمر بأوكرانيا. وتنتهي الإتفاقية التي تغطي ترتيبات العبور هذه في نهاية هذا العام. ومع احتدام الحرب في أوكرانيا، يتوقع معظم مراقبي السوق أن يتوقف الغاز الروسي أخيراً عن التدفق إلى أوروبا؛ لكن مسؤولي الحكومات والشركات الأوروبية يتحدثون مع نظرائهم في أوكرانيا حول كيفية الحفاظ على تدفق الغاز في العام المقبل، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر رفضوا الكشف عن هويتهم لأن المحادثات خاصة، وفق تقرير «بلومبيرغ».

أحد الخيارات التي تمت مناقشتها هو أن تقوم الشركات الأوروبية بشراء وضخ الغاز من جمهورية أذربيجان إلى خطوط الأنابيب الروسية المتجهة إلى أوروبا، وفقاً لبعض الأشخاص. ومن شأن مثل هذا الترتيب أن يسمح لأوروبا بتجنب الإحراج الناتج من شراء الغاز الروسي في وقت تحاول فيه تقليص إيرادات موسكو من صادرات الطاقة.

وانخفضت أسعار الغاز القياسية الأوروبية بما يصل إلى ٢/٢٪ أمس الأربعاء بعد أن كشفت «بلومبيرغ» عن المحادثات الجارية. وتكتسب هذه الفكرة زخماً بعد أن أصبح من الواضح أن أوكرانيا ستؤيدها.

وبلغت إيرادات عبور الغاز الروسي حوالي مليار دولار في عام ٢٠٢١، مما وفر تمويلاً كبيراً للاقتصاد الأوكراني الذي مزقته الحرب. كما أن هناك أيضاً مخاوف من أن تصبح خطوط الأنابيب المهجورة أهدافاً عسكرية، أو أن تصبح في حالة سيئة مما يجعل إصلاحها مكلفاً.

وقال أوليكسي تشيرنيشوف، الرئيس التنفيذي لشركة نافتوغاز التي تديرها الدولة في أوكرانيا، لوكالة «بلومبيرغ نيوز»: «هناك عاملان يجب أن نتذكرهما دائماً، أحدهما هو أن أوكرانيا لديها بنية تحتية مذهلة لنقل وتخزين الغاز، والتي ينبغي استخدامها، كما أن أوكرانيا مستعدة لاستخدام هذه البنية التحتية لأنها تجلب الكثير من المزايا».

ولم تستجب شركة الطاقة الأذربيجانية، التي تديرها الدولة، لطلبات التعليق لوكالة بلومبيرغ. كما لم تتمكن وزارة الطاقة في باكو، التي سعت مراراً وتكراراً إلى زيادة الصادرات إلى أوروبا، من التعليق على الفور. ولم تستجب الحكومة الروسية كذلك لطلب التعليق. ورفضت كذلك غازبروم الروسية التعليق.

خط الغاز الأذربيجاني مفيد لروسيا

وفق التقرير، من الناحية النظرية، فان خطة استخدام الغاز الأذربيجاني يمكن أن تفيد روسيا إذا تم وضعها في مقايضة تسمح لموسكو بإرسال غازها إلى أماكن أخرى.

وتكافح روسيا للعثور على ما يكفي من العملاء الجدد للوقود، حيث تم إنشاء بنيتها التحتية لتزويد أوروبا التي حرمت منها بسبب العقوبات، وتقود الصين صفقة صعبة للحصول على الغاز الروسي عبر الأنابيب وربما تأخذ فترة بناء خطوط الأنابيب الجديدة سنوات عديدة حتى في حال توفرت التقنيات المطلوبة.

وتقول «بلومبيرغ»: إن فكرة المقايضات ليست غريبة على أسواق النفط والغاز، ويتم استخدامها عندما لا يكون من الممكن توصيل الوقود فعلياً من موقع إلى آخر.

ووفق تقرير «بلومبيرغ»، قد تكون المبادلة حلاً مؤقتاً لأن جمهورية أذربيجان ليس لديها حالياً إنتاج فائض من الغاز وتستخدم بالفعل نظام خطوط الأنابيب الخاص بها إلى أوروبا بكامل طاقتها.

وتسعى الدولة المطلة على بحر قزوين إلى زيادة صادراتها إلى أوروبا؛ لكن تحقيق دفعة كبيرة يتطلب تحديث البنية التحتية وإبرام عقود جديدة طويلة الأجل.

بينما كانت روسيا تصدر لأوروبا كميات من الغاز الطبيعي تقدر بـ١٥٥ مليار مترمكعب سنوياً قبل فرض العقوبات الغربية، لا تتجاوز صادراتها السنوية للسوق الصينية ١٠/٨ مليار مترمكعب فقط.

ويرى محللون أن عودة صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا ليست مستبعدة، لأن سعر الغاز عبر الأنابيب رخيص جداً مقارنة مع سعر الغاز الذي تستورده أوروبا من أميركا عبر الحاويات.

ويقولون: «ربما سترتفع كلفة واردات أوروبا من الغاز من مصادر بديلة؛ ولكنها لن تواجه أزمة»، كما أشارت بعض التقارير.

في هذا الصدد، يقول الخبير بمصرف تي أس لومبارد الاستثماري، كريستوفر غرانفيل: إن «أوروبا ستدفع أكثر لتنفيذ خطة الاستغناء عن الغاز الروسي».

ويشير في هذا الصدد، إلى أن الغاز المسال الذي ستستورده أوروبا من الولايات المتحدة سيكون أغلى من الأسعار التي يدفعها المواطن الأميركي؛ ولكن هذا شيء طبيعي لأن كلفة ناقلات الغاز المسال ارتفعت إلى أعلى مستوياتها بسبب زيادة الطلب على الغاز مقارنة بناقلات النفط.

فكرة المقايضات ليست غريبة على أسواق النفط والغاز، ويتم استخدامها عندما لا يكون من الممكن توصيل الوقود فعلياً من موقع إلى آخر

لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين

بوتين يصادق على إتفاقية التجارة الحرّة مع إيران

صادق الرئيس الروسي، أمس الأربعاء، على إتفاقيتين تخصان مجالات التعاون مع كل من الصين وإيران.

ووافق فلاديمير بوتين على الإتفاقية التي جرى توقيعها بين موسكو وبكين في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢ لإنشاء إطار تنظيمي وقانوني للتعاون في إنشاء وتشغيل محطة لاستكشاف واستخدام القمر للأغراض السلمية. وتحدد الإتفاقية مجالات وأشكال التعاون، وإجراءات التمويل، وتحدد خطة مرحلية لتنفيذ المشروع، وتنظم قضايا الضرائب والجمارك، وقضايا مراقبة الصادرات، كما تضع آلية لحل النزاعات في حالة وجود خلافات بين الطرفين.

في سياق آخر، وقع بوتين على إتفاقية التجارة الحرة بين «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» وإيران على أن يجري نشر الوثيقة على الموقع الإلكتروني للنشرة الرسمية للأعمال القانونية.

وتشمل هذه الإتفاقية تعاون الطرفين في أنشطة التعدين ومعالجة واستخدام الموارد المعدنية وتحسين كفاءة الطاقة والبحث والابتكار والتعليم والمجال الصيدلاني والاتصالات والبنية التحتية للنقل والمواصلات وممرات النقل.

يشار إلى أن الإتفاقية، الموقعة في سان بطرسبورغ يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، تهدف لتحرير وتبسيط إجراءات التجارة بين دول «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» وإيران من خلال تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ودعم التفاعل الاقتصادي والتجاري.

وتوقع نائب وزيرة التنمية الاقتصادية الروسي، فلاديمير إيليتشيف، أن الإتفاقية ستساهم في زيادة حجم التبادل التجاري. وبالتالي، بحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع زيادة حجمها إلى ١/١ مليار دولار. كما ترى الوزارة أن هذه الإتفاقيات ستساعد في تنفيذ مشاريع تطوير ممر النقل «شمال - جنوب».